Distr.: General
24 June 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الدورة الثانية عشرة

فيينا، 14-18 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

المساعدة التقنية

تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

تقرير الأمانة

أولا- مقدمة

1- لاحظ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في قراره 4/8 المعنون "تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمساعدة التقنية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، أن المساعدة التقنية جزء أساسي من العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) من أجل مساعدة الدول على تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها تنفيذا فعالا.

2- وتمثل استراتيجية المكتب للفترة 2021-2025، التي أطلقها في شباط/فبراير 2021، خريطة الطريق الاستراتيجية للمكتب على المدى المتوسط. وهي تحدد الالتزامات الرئيسية المنوطة بالمكتب في جميع مجالات عمله، مع التركيز على خمسة مجالات مواضيعية. ويمثل منع ومكافحة الجريمة المنظمة أحد تلك المجالات، وهو ما يسلط الضوء على التزام المكتب بتعزيز قدرات الدول الأعضاء من خلال تبادل المعارف والخبرات وفقاً لأحكام اتفاقية الجريمة المنظمة. ومن بين المجالات المواضيعية المحورية هذه الالتزام بمساعدة الدول الأعضاء على وضع أطر قانونية وسياساتية متينة لتحقيق مزيد من الفعالية في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشمل ذلك تبادل الممارسات الجيدة ومعارف الخبراء وتعزيز مهارات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والعاملين بالمجال القضائي لتحسين قدراتهم على التحقيق والملاحقة القضائية. وثمة أولوية إضافية تتمثل في تعزيز التعاون الدولي الهادف إلى تيسير اتخاذ إجراءات أكثر فعالية عبر الحدود لمكافحة تلك الجرائم. وتتسق تلك الالتزامات مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخصوصا الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

* CTOC/COP/2024/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

3- وفي هذا التقرير، يقدم المكتب للدول الأطراف لمحة عامة عن أنشطة المساعدة التقنية التي نفذها من خلال برامجه العالمية في إطار تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها في الفترة بين تموز/يوليه 2022 وحزيران/يونيه 2024. وتُقسَّم أنشطة المساعدة التقنية المشمولة بالتقرير إلى أنشطة لدعم تنفيذ الاتفاقية، وأنشطة لدعم تنفيذ البروتوكولات الملحقة بها، وأنشطة تتعلق بالجرائم الخطيرة.

ثانياً- تقديم المساعدة التقنية في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

ألف- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

4- أنشأ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بموجب قراره 1/9، آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. وأنشأ المكتب البرنامج العالمي لدعم آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها في عام 2019، لتسهيل سير عمل الآلية من خلال قبول الموارد الخارجة عن الميزانية وإدارتها واستخدامها، في جملة أمور أخرى، ولتمكين المشاركة الفعالة للدول الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين في عملية الاستعراض. وأُطلقت الآلية لاحقا في عام 2020، عملاً بقرار المؤتمر 1/10.

5- ومنذ إطلاق المرحلة الأولى من عملية الاستعراض، وفر المكتب، من خلال برنامجه العالمي، الدعم إلى الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة عن طريق ما يلي: (أ) تقديم المساعدة والتدريب والتوجيه إلى جهات الاتصال الوطنية والخبراء الوطنيين المعينين؛ (ب) تيسير الاتصال والتنسيق بين الدول الأطراف في مختلف خطوات عملية الاستعراض؛ (ج) الرد على الاستفسارات وتقديم الدعم فيما يتعلق بالردود على استبيان التقييم الذاتي؛ (د) تعزيز المشاورات مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين المعنيين؛ (هـ) إدارة منصة RevMod، وهي المنصة الإلكترونية التي يجرى تشغيل الآلية من خلالها. وحتى حزيران/يونيه 2024، بلغ عدد البلدان التي وفر لها المكتب الدعم 155 بلداً عن طريق تقديم إحاطات وتدريب أكثر من 200 3 مسؤول حكومي على آلية الاستعراض وعلى استخدام منصة RevMod. وفضلا على ذلك، يسر المكتب استهلال 75 استعراضاً قُطرياً والمضي قدما فيها عن طريق تنظيم وتيسير مشاورات أولية واجتماعات للتقييم. وعلاوة على ذلك، عمد المكتب، منذ عام 2022، إلى تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف وأصحاب المصلحة غير الحكوميين المعنيين عن طريق تنظيم سلسلة من الحوارات البناءة عقب اختتام اجتماعات الأفرقة العاملة الخمسة التي أنشأها مؤتمر الأطراف. وحضر تلك الحوارات 600 مشارك يمثلون المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، فضلاً عن ممثلي الدول الأطراف الموقعة وغير الموقعة والمنظمات الحكومية الدولية. ومع تقدم الاستعراضات القُطرية، سيواصل المكتب، الذي يعمل بمثابة الأمانة لآلية الاستعراض، تقديم الدعم للأطراف في الاتفاقية وبروتوكولاتها، بناء على طلب منها، لصياغة الوثائق والنتائج ذات الصلة بعملية الاستعراض القُطري، وفقاً لقراري المؤتمر 1/9 و1/10. وستسلط الملاحظات الصادرة عن عملية الاستعراض الضوء على الثغرات والتحديات والاحتياجات من المساعدة التقنية والممارسات الجيدة في تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها. ويتضمن تقرير الأمانة عن الاتجاهات والأنماط في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها فيما يتعلق بالمجموعة الأولى (CTOC/COP/2024/9) مزيدا من المعلومات عن الحالة والنتائج الأولية المنبثقة عن عملية الاستعراض.

6- وواصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي بشأن تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظَّمة: من النظرية إلى التطبيق، دعم الدول في تعزيز التدابير المعيارية والسياساتية للتصدي للجريمة المنظَّمة وفي تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان لتنفيذ الاتفاقية. وأصبحت بوتان وجنوب السودان طرفين في الاتفاقية

في عام 2023 بعدما تلقيتا الدعم من المكتب في مرحلة ما قبل الانضمام. وخلال السنتين الماضيتين، قدم المكتب الدعم لأكثر من 300 3 من أصحاب المصلحة (أكثر من 200 1 منهم من النساء)، بما في ذلك صانعو سياسات وصائغو تشريعات وموظفون مكلفون بإنفاذ القانون وممارسون في مجال القضاء وممثلون عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لتعزيز الأطر المعيارية والاستراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وتتضمن مسارات العمل الرئيسية للبرنامج العالمي ما يلي: (أ) إعداد تشريعات عن الجريمة المنظمة؛ (ب) تصميم استراتيجيات وسياسات لمكافحة الجريمة المنظمة؛ (ج) تيسير التعاون الدولي في مسائل العدالة الجنائية؛ (د) تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في التدابير المعيارية والاستراتيجية لمواجهة الجريمة المنظمة؛ (هـ) إدارة المعارف وتعزيز التثقيف في مجال الجريمة المنظمة من خلال بوابة إدارة المعارف المعروفة باسم بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (شيرلوك) وقاعدة بيانات سلسلة النمائط التعليمية الجامعية (Edu4U) التابعة لها.

7- وصمم المكتب عدة أدوات إضافية في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة لدعم إعداد تشريعات واستراتيجيات لمكافحة الجريمة المنظمة بجميع أشكالها ومظاهرها. ومن بين هذه الأدوات الأدلة التالية: دليل الممارسات التشريعية الجيدة بشأن التصدي للتعدين غير القانوني والاتجار غير المشروع بالمعادن والفلزات، المعنون *Responding to Illegal Mining and Trafficking in Metals and Minerals: A Guide to Good Legislative Practices*، ودليل الممارسات الجيدة بشأن مكافحة الجرائم في قطاع مصايد الأسماك، المعنون *Combating Crimes in the Fisheries Sector*، والمرفق بمجموعة الأدوات الاستراتيجية في مجال التصدي للجريمة المنظمة لوضع استراتيجيات كبيرة الأثر، بشأن إرساء وتعزيز القدرة على التكيف في مواجهة الجريمة المنظمة في أوقات الأزمات، المعنون *Building and strengthening resilience to organized crime at times of crisis*، وموجزات السياسات الإقليمية المصاحبة لمجموعة أدوات استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة، وهي أداة المساعدة على التصدي الاستراتيجي للجريمة المنظمة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقين المعنونة An Aid to *Strategic Responses to Organized Crime in East and Southern Africa*، وأداة المساعدة على التصدي الاستراتيجي للجريمة المنظمة في غرب ووسط أفريقيا *An Aid to Strategic Responses to Organized Crime in West and Central Africa*، وأداة المساعدة على التصدي الاستراتيجي للجريمة المنظمة في جنوب شرق أوروبا، المعنونة *An Aid to Strategic Responses to Organized Crime in South-Eastern Europe*. وتُستخدم تلك المنشورات في دعم أنشطة المساعدة التقنية لتنفيذ الاتفاقية، وقد استفاد أكثر من 60 بلداً من مساعدة المكتب في تعزيز التدابير المعيارية لمواجهة الجريمة المنظمة.

8- ولدعم إعداد استراتيجيات شاملة لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها، عملا بالقرارين 4/10 و2/11، واصل المكتب في إطار برنامجه العالمي لتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة نشر مجموعة أدواته المعنونة "مجموعة الأدوات الاستراتيجية في مجال التصدي للجريمة المنظمة لوضع استراتيجيات كبيرة الأثر"، المتاحة حاليا بخمس عشرة لغة. وحتى الآن، شارك أكثر من 500 من أصحاب المصلحة من 81 ولاية قضائية، إلى جانب المنظمات الإقليمية والعالمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في الاجتماعات الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب دعما مباشرا في وضع الاستراتيجيات لكل من إكوادور وأوزبكستان وجامايكا والسنغال وغانا وكوت ديفوار وموزامبيق ونيجيريا وهندوراس، إضافة إلى منتدى جزر المحيط الهادئ. وبذلك يكون المكتب قد دعم ما مجموعه 14 عملية تطوير استراتيجية وطنية وإقليمية على أساس تراكمي.

9- وسيواصل المكتب، من خلال البرنامج العالمي لتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة، تعزيز ودعم إعداد تدابير قائمة على الأدلة للتصدي للجريمة المنظمة عن طريق تعهده بوابة "شيرلوك" لإدارة المعرفة المتاحة للجمهور مجانا

(https://sherloc.unodc.org). وتغطي بوابة "شيرلوك"، التي تعمل كمركز جامع للتشريعات والسوابق القضائية، والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، والمعاهدات والبيانات الببليوغرافية المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب، 15 نوعا من الأنشطة الإجرامية، وهي المشاركة في جماعة إجرامية منظمة، والفساد، والتزوير، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، وعرقلة سير العدالة، والجريمة السيبرانية، والقرصنة والجرائم البحرية، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأشخاص، والاتجار بالممتلكات الثقافية، والجرائم التي تضر بالبيئة، والمنتجات الطبية المزيَّفة، والاتجار بالأسلحة النارية، والإرهاب. والبوابة متاحة بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة إلى جانب لغات أخرى بفضل أداة مدمجة فيها للترجمة الآلية. وتحتوي البوابة كذلك على دليل السلطات الوطنية المختصة والدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بدخول مقيّد للأعضاء. وفي عام 2022، رفد المكتب البوابة بقاعدة بيانات جديدة للتعليم الجامعي تحتوي على نمائط تعليمية جامعية بشأن أنواع متعددة من الجرائم. وقد شهدت البوابة في السنوات الأخيرة زيادة مطردة في عدد مستخدميها، حيث استخدمها أكثر من 000 390 من أصحاب المصلحة في عام 2023، وهو ما يشكل رقماً قياسياً تاريخياً.

باء - غسل العائدات الإجرامية

10- يساعد المكتب الدول الأعضاء، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، في تعزيز النظم القائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والكشف عن العائدات غير المشروعة وضبطها ومصادرتها، وفقا لما تقتضيه معاهدات الأمم المتحدة، ولا سيما اتفاقية الجريمة المنظمة، وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة. ويتحقق ذلك من خلال وضع السياسات وتوفير التدريب المتعمق للإدارات الوطنية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص المعنية بالمسائل المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل قائمة المستفيدين المستهدفين بالبرنامج العالمي صائغي التشريعات والبرلمانيين ووحدات الاستخبارات المالية والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وأعضاء السلك النيابي وقضاة المحاكم الكلية والجزئية وموظفي الجمارك والهجرة ووحدات مصادرة الموجودات والجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاع الخاص.

11- ويجري المكتب عملياته على الصعيد العالمي من خلال البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، حيث تلقت 75 دولة عضواً أنشطة مخصصة لبناء القدرات والتدريب في عام 2023. وفي إطار برنامج التوجيه، قدم 13 مستشارا ميدانيا في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المساعدة التقنية المباشرة المستدامة والتدريب في أنغولا وإكوادور وهايتي وإندونيسيا وبيرو وكذلك في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا ووسط أفريقيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية.

12- وتظل مصادرة الأرباح المتأتية من الجريمة ومساعدة الدول الأعضاء في حجز الموجودات ومصادرتها عنصرين أساسيين في منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية. وواصل المكتب تقديم الدعم للشبكات المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في الجنوب الأفريقي وآسيا والمحيط الهادئ وغرب أفريقيا وغرب ووسط آسيا. وتوفر تلك الشبكات غير الرسمية من الممارسين في مجالي إنفاذ القانون والقضاء الدعم في جميع مراحل العملية، من مرحلة بدء التحقيق التي تشمل تعقُّب الموجودات مرورا بتجميدها وحجزها وإدارتها وانتهاء بمصادرتها، بما في ذلك أي دعم ضروري لتقاسم الموجودات بين الولايات القضائية. وتتفاوت مراحل التطور بين الشبكات المختلفة، حيث تعد شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات هي الأكثر تطورا. وفضلا على ذلك، واصل المكتب توطيد سيادة القانون عن طريق مساعدة الدول الأعضاء على وضع تشريعات فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتزويدها بالمعارف والوسائل والخبرات اللازمة لتنفيذ التشريعات الوطنية، وزيادة قدرتها على إجراء التحقيقات المالية والملاحقات القضائية بنجاح في المسائل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

جيم- إنفاذ القوانين

13- واصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي لتعطيل الشبكات الإجرامية، تقديم الدعم التشغيلي وعلى أساس الحالات في تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة، مع التركيز بوجه خاص على المواد 13 و16 و20 إلى 18 و30 إلى 27 من الاتفاقية. وقُدِّم الدعم عن طريق ما يلي: (أ) تعزيز التعاون الرسمي وغير الرسمي في مجال العدالة الجنائية (المادة 27)، وتعزيز منتديات التحقيق في القضايا وأفرقة التحقيق المشتركة (المادة 19) ودعم شبكات التعاون القضائي لتعزيز المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 18)؛ (ب) بناء القدرات في مجال أساليب التحري الخاصة (المادة 20)؛ (ج) تيسير جمع المعلومات عن الجريمة المنظمة وتبادلها وتحليلها (المادة 28)؛ (د) تيسير إجراء التحقيقات المالية الموازية (المادة 13)؛ (هـ) توفير التدريب والمساعدة التقنية للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون (المادة 29)، بما في ذلك من خلال التوجيه الميداني بشأن أشكال الجريمة المستجدة.

14- وقد كان لمنتديات التحقيق التي نُظمت في إطار البرنامج العالمي دور فعال في تعزيز التعاون عبر الحدود عن طريق تيسير المناقشات بشأن قضايا الاتجار ووضع الاستراتيجيات وتنسيق العمل. ويسَّر المكتب، من خلال البرنامج، تصميم تدابير الاستجابة القائمة على الاستخبارات والتعاون في مجال العدالة الجنائية في 83 بلداً. وقد مكّن هذا النهج من اتخاذ مزيد من التدابير الأمنية المحددة الهدف على الحدود وسهّل التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقضاء بما يتجاوز مصادرة السلع غير المشروعة ليشمل تعطيل عمليات الشبكات الإجرامية وقيادتها وتمويلها.

15- وواصل المكتب، في إطار البرنامج العالمي لتعطيل الشبكات الإجرامية، تشجيع استخدام أساليب التحري الخاصة، ولا سيما عمليات التسليم المراقب، مما ساعد الدول الأعضاء على تعقب حركة التهريب عبر الحدود والتعمق في فهم أساليب عمل المنظمات الإجرامية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد البرنامج الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب أفريقيا وأوروبا عن طريق بناء القدرات على استخدام أساليب التحري الخاصة (مثل عمليات التسليم المراقب) وعزز قدرتهم على إجراء التحقيقات المالية وإنشاء أفرقة التحقيق المشتركة والكشف عن أساليب الاتجار بالمخدرات وإخفائها. وواصل المكتب، من خلال البرنامج، تشجيع النزاهة والممارسات الأخلاقية من خلال تنظيم دورات في الأخلاقيات والنزاهة لموظفي مراقبة الحدود في المطارات والموانئ البحرية. وفي الوقت نفسه، أجرى البرنامج تدريباً على إجراء مقابلات فعالة وقائمة على حقوق الإنسان لأغراض التحقيق وجمع المعلومات.

16- وعزز المكتب، من خلال البرنامج العالمي لتعطيل الشبكات الإجرامية وغيره من المبادرات، خبرة مؤسسات العدالة الجنائية في استخدام استراتيجيات منع ومكافحة الجرائم المالية وحرمان الجماعات الإجرامية المنظمة من العائدات غير المشروعة. وإدراكا من المكتب للطبيعة المتطورة والمترابطة للأنشطة الإجرامية، فقد واصل دعم جهود الدول في التصدي لأشكال الجريمة المستجدة والتقليدية، مثل الاتجار بالمنتجات الطبية المزيفة والممتلكات الثقافية والمخدرات الاصطناعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع المكتب بتدريب 145 من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، واستفادت اجتماعات فريق الخبراء العامل التابع له من مشاركة 98 من الموظفين المكلفين بالعدالة الجنائية وأعضاء وحدات الاستخبارات المالية. وركزت تلك الاجتماعات على مكافحة الاتجار بالميثامفيتامين والأفيونيات في جنوب وشرق أفريقيا والهند وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وموزامبيق والدرب الجنوبي.

17- وفي عام 2023، قدم موظفو البرنامج العالمي إحاطة إلى مسؤولي الشرطة الكينية حول البيئة العملياتية المتطورة في هايتي في إطار دعم البرنامج القُطري السابق لنشر الضباط المنتظر انضمامهم إلى البعثة المتعددة الجنسيات لدعم الأمن في هايتي التي أذن بها مجلس الأمن.

18- وفي إطار البرنامج العالمي، أصدر المكتب الوثائق التحليلية التالية: "تقييم الاستجابة للاتجار غير المشروع بالأسلحة في خليج عدن والبحر الأحمر"، ووثيقة عن نظام الحوالة: عملياته وإساءة استخدامه من

تجار الأفيون والمهربين المهاجرين، عنوانها *The Hawala System: Its Operations and Misuse by Opiate Traffickers and Migrant Smugglers*، ووثيقة تتضمن تحليلا لطوابع المواد الأفيونية المضبوطة في المحيط الهندي 2017–2021، عنوانها Analysis of opiate stamps seized in the Indian Ocean 2017–2021، ودليل العمل المتعلق بتحليل النظم وخطط التعطيل، المعنون System analysis and disruption planning workbook، ووثيقة عن المرأة الأفغانية وتجارة الأفيونيات، عنوانها Afghan women and the opiate trade. وبالإضافة إلى ذلك، نشر البرنامج العالمي كتيبا عن التنفيذ الاستراتيجي لعمليات التسليم المراقب في سياق التحقيقات المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية، عنوانه Handbook on the strategic implementation of controlled deliveries in the context of synthetic drug investigations.

19- وفي عام 2023، أنشأ المكتب الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع من خلال دمج برنامجين عالميين قائمين مسبقا وهما: برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية وبرنامج الاتصال بين المطارات المشترك بين المكتب والمنظمة العالمية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية. ويتمثل الهدف من هذه المبادرة في تحسين قدرة الدول الأعضاء ووكالاتها المعنية بإنفاذ القانون العاملة على الحدود الجوية والبحرية والبرية على تعطيل التدفقات غير المشروعة للحاويات والبضائع والبريد، واعتراض المسافرين الذين يشكلون خطراً عالياً وتحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر، مع تيسير التجارة المشروعة وحركة الأشخاص. وتحقيقا لهذا الهدف، يقدم الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع الدعم للدول الأعضاء في استهداف الشحنات غير القانونية والركاب ذوي الخطورة العالية عن طريق بناء القدرات على تقييم المخاطر والتفتيش في الوحدات المتخصصة المشتركة بين الوكالات التي تضم موظفين من إدارات الجمارك وأجهزة الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تُزوَّد الوحدات بأدوات اتصال مأمونة مثل منصة اتصالات شبكة الإنفاذ الجمركي (CENcomm)، ومنصة الاتصالات الخاصة بالحاويات (ContainerCOMM) والمنظومة العالمية للاتصالات المأمونة I-24/7، التي صممها الشريكان المنفذان، منظمة الجمارك العالمية والإنتربول، وتُستخدم لتيسير الاتصالات العملياتية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ولتوفير تنبيهات بشأن الشحنات المشبوهة أو الركاب المشبوهين.

20- وفي عام 2023، قدم الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع الدعم لما مجموعه 86 دولة عضواً. وأدت تلك المساعدة إلى إنشاء 11 وحدة جديدة، منها وحدة في موريشيوس، وهي أول وحدة في جزر المحيط الهندي. وحتى حزيران/يونيه 2024، تمكن الفريق من دعم 172 وحدة في جميع أنحاء العالم، بتوفير برامج تدريبية منظمة لها. وفي عام 2023، جرى تنفيذ 342 نشاطاً تدريبياً استفاد منها 109 5 من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، 23 في المائة منهم من النساء.

21- وتُظهر إحصاءات المضبوطات الأثر الملموس للمنهجية التي طبقها الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع، بل والأهم من ذلك جهود البلدان المشاركة ووكالات إنفاذ القانون فيها. ففي عام 2023 وحده، أجرت الوحدات المدعومة من المكتب 238 2 ضبطية، شملت ضبط حوالي 340 طناً من السلائف الكيميائية، و250 طناً من الكوكايين، و905 كيلوغرامات من الهيروين و61,2 طناً من الأفيونيات الأخرى، و8 أطنان من المؤثرات العقلية الجديدة، و4 أطنان من القنب، و1,5 طن من الأمفيتامين، و210 أطنان من النفايات الخطرة، و29 طناً من المنتجات المدرجة في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. وفضلا على ذلك، أسفرت العمليات التي أجرتها تلك الوحدات عن ضبط مواد مهربة أخرى، شملت 212 مليون سيجارة، و21 مليون مادة مهربة بهدف التهرب من الضرائب والرسوم، و19 مليون مستحضر دوائي (بما في ذلك منتجات طبية مغشوشة) وقرابة 000 514 مادة مصنفة كسلع استراتيجية وأسلحة ومتفجرات. وبذلك يكون الفريق الحدودي

المعني بالركاب والبضـــائع التابع للمكتب قد أســـهم في الجهود التي تبذلها الدول الأعضـــاء لتعطيل عمليات الجماعات الإجرامية المنظمة وأرباحها، مع تعزيز الأمن وسيادة القانون.

دال- تعميم مراعاة المنظور الجنساني

22- عملا بقرار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة 2/11، وبغية زيادة تعميم مراعاة الأبعاد الجنســانية وحقوق الإنســان في تشــريعات واســتراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة، أطلق المكتب، في إطار برنامجه العالمي لتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة: من النظرية إلى التطبيق، مجموعة أدوات بعنوان: "*مجموعة أدوات بشأن تعميم المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية*". وجرى توزيع المنشــور، المتوفر بســت لغات، على أكثر من 000 1 مســتفيد في جميع أنحاء العالم من خلال 11 نشاطا وطنيا وإقليميا وعالميا. وواصل المكتب جهوده الرامية إلى دعم واضعي السياسات وصائغي التشريعات وسائر أصحاب المصلحة المعنيين في إدماج الاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان في التدابير المعيارية والسياساتية للتصدي للجريمة المنظمة. وفي عام 2023، أطلق المكتب، من خلال برنامجه العالمي، الشبكة الإقليمية للمرأة في القانون والسياسة لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب ووسط أفريقيا. وأُنشئت الشبكة لتشجيع المشاركة الفعالة للنساء العاملات في مجال صنع السياسات ووضع التشريعات والعدالة الجنائية وإنفاذ القانون في وضع الأطر التشريعية والاستراتيجية لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها.

23- وبالإضــافة إلى ذلك، أنشــأ المكتب في أيار/مايو 2023 شــبكة الشــؤون الجنســانية لجميع برامجه المتعلقة بإدارة الحدود. وتمثل الهدف من تلك المبادرة في تمكين الموظفات المكلفات بإنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم عن طريق تجميع التمويل والخبرات. ومن بين برامج إدارة الحدود تلك، يســتخدم الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضــائع نهجاً ثلاثياً للتعامل مع مسـألتي التكافؤ والمسـاواة بين الجنسـين. ويشـمل هذا النهج النســاء باعتبارهن ضــحايا، وجناة، وموظفات مكلفات بإنفاذ القانون. وفيما يتعلق بالنســاء باعتبارهن موظفات مكلفات بإنفاذ القانون، تعمل شبكة النساء التابعة للفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع، على سبيل المثال، على تعزيز حوار شـامل للجميع ومعالجة مسـألة التكافؤ بين الجنسـين من خلال أنشـطة مخصـصـة. وحازت الشــبكة، تقديرا لجهودها المؤثرة، جائزة مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للمساواة بين الجنسين لعامي 2022 و2023 على التوالي، وهو ما يبرز مساهمتها المهمة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز تمثيل المرأة في مجال إنفاذ القانون.

24- وتشــمل مبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنســاني الخاصــة بالبرنامج منتديات المرأة في مجال إنفاذ القانون البحري (WinMLE)، التي ينظمها المكتب في جنوب شرق آسيا على أساس نصف سنوي في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية، إلى جانب المبادرات الوطنية والإقليمية التي يجريها الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضــائع التابع للمكتب. فعلى ســبيل المثال، نظّم الفريق الاجتماع الإقليمي الأول للشــبكة النســائية الذي عُقد في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لبناء شــبكات أقاليمية فيما بين الضــابطات العاملات في وحدات مراقبة الموانئ. وجمعت تلك الفعالية بين 30 امرأة من سلطات الجمارك وإنفاذ القانون من 13 بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووفرت لهن منتدى لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

25- وفي آب/أغســطس 2023، اجتمع في بيشــكيك، قيرغيزســتان، 53 مشــاركا يمثلون إدارات الجمارك ووكالات إنفاذ القانون الأخرى من دول آســيا الوســطى وباكســتان، فضــلا عن منظمات دولية، لمناقشــة إدماج المنظور الجنســاني في وظائف وحدات مراقبة الموانئ والشــحن الجوي. وقد ســاهمت تلك الفعالية، التي نظمها المكتب بالتعاون مع دائرة الجمارك الحكومية في قيرغيزستان ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة الأمن والتعاون في

أوروبا، في تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير فرص القيادة للضابطات في قطاع درجت العادة على سيطرة الذكور عليه، وأتاحت فرصة لتبادل الممارسات الجيدة في توظيف واستبقاء الضابطات في وكالات إنفاذ القانون.

ثالثا- المساعدة التقنية في تنفيذ البروتوكولات

ألف- بروتوكولا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

26- عمد المكتب، في كانون الثاني/يناير 2024، إلى دمج البرامج العالمية القائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في برنامج عالمي جديد، وهو برنامج الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. ويمثل البرنامج الجديد وسيلة المكتب الرئيسية لتقديم المساعدة التقنية وتبادل المعارف والعمل المعياري والسياساتي، ويتضمن عدة ابتكارات، تشمل منتدى عالميا للناجين من الاتجار. وفيما يلي ثبت بالمساعدة التقنية التي قدمها المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إطار البرامج العالمية السابقة وفي إطار البرنامج العالمي الموحد الذي أنشئ في كانون الثاني/يناير 2024. ولا يزال الهدف الرئيسي من هذه البرامج يتمثل في دعم الدول الأعضاء في منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبي هاتين الجريمتين قضائيا، مع حماية حقوق الأشخاص الذين يقعون فريسة لمرتكبي تلك الجرائم، وتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في هذا الصدد.

27- وواصل المكتب، من خلال هذه البرامج، دعم البلدان في الانضمام إلى اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِّل للاتفاقية وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمِّل لاتفاقية. وفي إطار هذه البرامج، تمكن المكتب من توفير التدريب والتوجيه للممارسين، ومساعدة البلدان على وضع القوانين والسياسات وخطط العمل وتعزيزها، وتصميم أدوات مبتكرة لتوسيع قاعدة المعارف، وتوفير الخبرات الموضوعية لكيانات الأمم المتحدة والآليات المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وبناء شبكات لتعزيز التعاون الوطني والدولي على التصدي بفعالية لتلك الجرائم وحماية حقوق ضحايا الاتجار والمهاجرين المهرَّبين.

28- وفي عام 2023 وحده، وفر المكتب التدريب لأكثر من 400 3 من الممارسين في مجال العدالة الجنائية والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني، واستفاد منه أكثر من 34 بلدا عن طريق إجراء أنشطة تعاون تقني مركزة على الصعيد الوطني. ومن الأمثلة على نتائج تلك المساعدة أن مكّن المكتب البلدان الواقعة على طول دروب التهريب العابرة للقارات من جنوب آسيا إلى أمريكا الشمالية من توثيق التعاون فيما بينها من أجل التصدي بفعالية لتهريب المهاجرين مع حماية الأرواح وصون حقوق المهاجرين المهرَّبين. وعلى سبيل التحديد، وفر المكتب تدريبا للسلطات المعنية على جمع الأدلة الإلكترونية واستخلاص البيانات الرقمية من الأجهزة المحمولة لأغراض التحقيق أو لأغراض توثيق ديناميات تهريب المهاجرين. وساهم هذا النهج في التحديد المبكر لحالات المهاجرين المهربين وإحالتها للتحقيق والملاحقة القضائية في عديد من البلدان.

29- وقدم المكتب مساعدة تقنية مصممة خصيصا ومبتكرة وقائمة على الطلب لدعم الانضمام إلى اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول تهريب المهاجرين في أفغانستان وباكستان والعراق وتنفيذها في إطار مبادرة الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين – آسيا والشرق الأوسط. كما قدم المكتب المساعدة إلى بنغلاديش في إطار مبادرة مشتركة مع الاتحاد الأوروبي.

30- ويأتي العمل المنجز في أفغانستان مثالا على الأثر المتحقق في إطار مبادرة الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، حيث قدم المكتب الدعم والمساعدة في مجال الرعاية الصحية لمنع الاتجار بالأشخاص والكشف عنه، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني. وأدار المكتب عيادة في قندهار

لتقديم الخدمات الطبية والدعم النفسي مجانا، بالشراكة مع منظمة صحة وتنمية الشباب في أفغانستان. ويرتاد العيادة ما بين 700 و000 1 مريض كل شهر لتلقي العلاج من أمراض بدنية وحالات نفسية مختلفة.

31- وأصدر المكتب أيضا، في إطار برامجه العالمية، عددا من المنشورات الرئيسية مثل التقرير عن نطاق تهريب المهاجرين عبر القارات من جنوب آسيا إلى أمريكا الشمالية، المعنون The scope of transcontinental migrant smuggling from South Asia to North America، والدراسة المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص إلى أوروبا من البلدان الشريكة في مبادرة الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، المعنونة *Study on Illicit Financial Flows Associated with Smuggling of Migrants and Trafficking in Persons from GLO.ACT Partner Countries to Europe*، والمنشور عن الوصول إلى العدالة: التحديات التي يواجهها الأشخاص المتجر بهم والمهاجرون المهربون، المعنون Accessing justice: challenges faced by trafficked persons and smuggled migrants، والمنشور عن كيفية محاكاة المحاكمات والتحقيقات استنادا إلى قضايا الاتجار بالأشخاص: دليل المدربين وأداة التنقل والتذييلات المصاحبة، المعنون *How to Conduct Mock Trials and Investigation Simulations based on Trafficking in Persons Cases*، والمنشور عن الصلات بين تهريب المهاجرين والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة على طول دروب وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط، المعنون Links between smuggling of migrants and other forms of organized crime along the Central and Western Mediterranean routes.

32- وواصل المكتب، من خلال وحدات المطارات التي يدعمها الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع، مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين باستخدام مصادر بيانات متطورة لجمع المعلومات الاستخبارية وتحليل المخاطر، بما في ذلك كشوف الركاب، والمعلومات المتقدمة عن الركاب، وسجلات أسماء الركاب. وتمكنت وحدات المطارات من التعامل مع الحالات المشتبه فيها على وجه السرعة باعتراض 56 شخصا مشتبها بالاتجار وتحديد هوية 43 ضحية منذ بدء برنامج الاتصال بين المطارات حتى حزيران/يونيه 2024، عن طريق الشراكات الاستراتيجية مع منظمة الجمارك العالمية والإنتربول، والتبادل السلس للمعلومات، بما في ذلك الوصول إلى منظومة الإنتربول العالمية للاتصالات المأمونة I-24/7 ومنظومة CENcomm التابعة لمنظمة الجمارك العالمية.

باء- بروتوكول الاتجار بالأسلحة النارية

33- واصل المكتب، في إطار برنامجه العالمي للأسلحة النارية، تقديم المساعدة التقنية لتشجيع الانضمام إلى بروتوكول الأسلحة النارية، المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة، وتنفيذه. ويتبع البرنامج العالمي للأسلحة النارية نهجاً متكاملاً يقوم على خمس ركائز.

34- ففي إطار الركيزة الأولى، يوفر المكتب الدعم لوضع وتعزيز سياسات وأطر معيارية وطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب الدعم إلى أربعة بلدان في مرحلة ما قبل التصديق، والدعم التشريعي إلى 13 بلدا من أجل تعزيز نظمها الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية. واعتمد بلدان اثنان تشريعات تجرم أفعال جديدة ذات صلة بالأسلحة النارية بعد تلقي الدعم من المكتب.

35- ودعما لتنفيذ التدابير الوقائية والأمنية، وهو الركيزة الثانية للبرنامج، يدعم المكتب وسم الأسلحة النارية وتسجيلها عن طريق توفير آلات الوسم وأدوات حفظ السجلات بما يتيح تعزيز المساءلة وزيادة قدرة السلطات الوطنية على تعقب الأسلحة النارية. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب أكمل تصميم برمجية goIFAR، وهي نظام متكامل لتسجيل الأسلحة النارية يمكن توفيره للدول التي تطلب الحصول عليه. وأُجريت بعثات استطلاعية إلى بلدين تجريبيين، وهما السنغال وهندوراس، من أجل تصميم البرمجية حسب احتياجاتهما.

36- ويشكل تعزيز تدابير الاستجابة في مجال العدالة الجنائية الركيزة الثالثة، حيث تركز أنشطة التدريب على الكشف عن قضايا الاتجار بالأسلحة النارية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها وصلاتها بالجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية. واستناداً إلى مساهمات خبراء من أكثر من 60 بلداً، نشر المكتب *المبادئ التوجيهية للتحقيق في جرائم الأسلحة النارية وملاحقة مرتكبيها قضائياً* و *ثبذة عن قضايا الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم المتصلة بها*"، لتزويد الممارسين بتوجيهات مباشرة بشأن التصدي لجرائم الأسلحة النارية. وفي غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية، تعاون المكتب مع الإنتربول والمنبر الأوروبي المتعدد التخصصات لمكافحة التهديدات الإجرامية (EMPACT) لدعم العمليات الإقليمية عبر الحدود التي شارك فيها مئات من ضباط الشرطة وأدت إلى مصادرة أكثر من 000 9 قطعة سلاح ناري و581 307 طلقة ذخيرة. وفي أعقاب تلك العمليات، قدم المكتب دعما توجيهيا ويسر إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة بهدف إجراء المزيد من التحقيقات وتفكيك شبكات الاتجار المتورطة وتقديم الجناة إلى العدالة. كما قدم المكتب الدعم لبلدان في غرب البلقان في مجال منع ومكافحة الاتجار بأجزاء الأسلحة النارية عن طريق شحنات البريد العادي والطرود السريعة.

37- وفي إطار الركيزة الرابعة، يشجع المكتب التعاون الدولي وتبادل المعلومات من أجل التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية في بعده العابر للحدود الوطنية، كما يعمل بنشاط، من خلال مجتمع الممارسين التابع له، على تشجيع نقل المعارف والممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وفي إطار هذه الركيزة، نظم المكتب ثلاثة اجتماعات إقليمية وأقاليمية وأطلق بوابة إلكترونية مخصصة ورسالة إخبارية لمجتمع الممارسين.

38- وأخيراً، وفي إطار الركيزة الخامسة، يركز المكتب على البحث والتحليل لتحسين الفهم الشامل لتدفقات الأسلحة غير المشروعة. وقد نشر المكتب عدة منتجات حول موضوع الأسلحة النارية. وتشمل هذه المنتجات دراسة عن التعامل مع الصلات بين الأسلحة غير المشروعة والجريمة المنظمة والنزاعات المسلحة، عنوانها Addressing the Linkages between Illicit Arms, Organized Crime and Armed Conflict بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومنشورا عن الاتجار بالأسلحة النارية في منطقة الساحل، عنوانه Firearms Trafficking in the Sahel، ومنشورا عن الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة في شرق أفريقيا، عنوانه Firearms and Ammunition Trafficking in Eastern Africa، ومنشورا عن الأسواق الإجرامية في هايتي: رسم خريطة للاتجاهات في الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات، عنوانه Haiti's criminal markets: Mapping Trends in Firearms and Drug Trafficking، ومنشورا عن الأسلحة النارية والمخدرات: شركاء في الجريمة عبر الوطنية، عنوانه *Firearms and Drugs: Partners in Transnational Crime*.

39- ويدعم الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، الذي يفرض على جميع الدول الأعضاء مسؤولية وضع ضوابط حدودية وآليات إنفاذ قانون صارمة والحفاظ عليها فيما يتعلق بالسلع المرتبطة بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وفي عام 2023، أجرى الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع التابع للمكتب 25 نشاطاً تدريبياً شاملاً ركز على التجارة الاستراتيجية ومراقبة الصادرات. وساهمت تلك الأنشطة بشكل كبير في إجراء 30 عملية ضبط في مختلف المناطق، مما أدى إلى اعتراض ما مجموعه 528 513 سلعة استراتيجية وأسلحة ومتفجرات، الأمر الذي يبرز مدى تأثير الجهود التي يبذلها البرنامج في مكافحة الاتجار غير المشروع.

رابعا- المساعدة التقنية فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة

ألف- الجرائم الإلكترونية

40- يقدم المكتب، من خلال برنامجه العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال منع ومكافحة الجرائم المعتَمِدة على المجال السيبراني والممكَّنة به. ويستند الدعم المقدم للدول الأعضاء إلى أربع ركائز: بناء القدرات، والأطر التنظيمية، والتعاون، والمنع. ومن خلال البرنامج العالمي، وسع المكتب نطاق حضوره ليشمل بلدان جديدة، مثل أوغندا وفيجي والمكسيك. وواصل المكتب عملياته في 16 بلداً، حيث ينتشر موظفوه في كل من أوروغواي وأوغندا وباراغواي وبنما وتايلند والسلفادور والسنغال وغانا وغواتيمالا والفلبين وفيجي وقطر وكازاخستان وماليزيا والمكسيك والنمسا. كما قدم المكتب دعما عالميا وإقليميا مما أسهم في تعزيز قدرات 65 بلدا وصل إليها.

41- ففي إطار ركيزة بناء القدرات، عزز المكتب في عام 2023 مهارات ومعارف وقدرات 618 6 من الممارسين في مجال العدالة الجنائية. وقدمت المشورة والتوجيه والتدريب لفائدة المستجيبين الأوائل والمحققين والمدعين العامين وخبراء الاستدلال الرقمي الجنائي والقضاة فيما يتعلق بالتحقيقات المتعلقة بالشبكة الخفية، وأساليب التحري الخاصة، والمعايير القانونية، والاستدلال الرقمي الجنائي، والأدلة الرقمية، والعملات المشفرة، والبرمجيات الضارة، وبرمجيات انتزاع الفدية، والتحقيق في الاعتداءات على الأطفال واستغلالهم جنسيا عبر الإنترنت، ضمن مجالات أخرى. وفضلا على ذلك، أنشأ المكتب بالتعاون مع دولة قطر المركز الإقليمي لمكافحة الجريمة السيبرانية التابع للمكتب في الدوحة في عام 2023. ويوفر المركز أنشطة تدريبية في مجالات مختلفة، إلى جانب التوجيه والبحوث، بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها.

42- وفي إطار ركيزة الأطر التنظيمية، قدم المكتب الدعم إلى كازاخستان لدمج إدارة مخاطر الجريمة السيبرانية وتعزيز تدابير العدالة الجنائية للتصدي لجرائم العملات المشفرة. وفي شباط/فبراير 2023، قدم المكتب المشورة القانونية إلى كازاخستان بشأن قانون الموجودات الرقمية، الذي دخل حيز النفاذ في نيسان/أبريل 2023. وفي أمريكا الوسطى، وضع المكتب إجراءات تشغيل موحدة لقوات الشرطة في غواتيمالا وهندوراس، ولمكتب المدعي العام في هندوراس. وفضلا على ذلك، أطلق البرنامج دورة تعليمية إلكترونية عن الجريمة السيبرانية تتضمن سبع نمائط تدريبية موجهة إلى المندوبين المشاركين في "اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية".

43- ويعمل المكتب، في إطار الركيزة الثالثة، على تشجيع التعاون الدولي والمشترك بين الوكالات. فمن خلال برنامجه العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، وبالتعاون مع الإنتربول، أنشأ المكتب فرقة عمل إقليمية معنية بالضحايا المعرضين للخطر في منطقة أمريكا اللاتينية مما أسفر عن تحديد هوية 39 ضحية من ضحايا الاعتداء والاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت و35 مشتبها به، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ إجراءات دولية منسقة في 13 عملية لتعطيل الشبكات التي تعرض مواد تتضمن اعتداءات جنسية على الأطفال، وحماية الضحايا. كما قدم البرنامج الدعم لوحدات التحقيق المتخصصة في الوصول إلى أداة إدارة القضايا التابعة للمركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين ووفر أجهزة وبرمجيات متخصصة لتسهيل التحقيقات. وقدم المكتب، من خلال البرنامج، تدريبا للمحققين على إجراء تحقيقات تتسم بالكفاءة في الجرائم المعتمِدَة على المجال السيبراني والممكَّنة به وعلى الاستدلال الرقمي الجنائي وتوسيع نطاق عمل مختبرات الاستدلال الرقمي الجنائي. وفي جنوب شرق آسيا، وقّع البرنامج اتفاق تعاون مع مركز التنسيق والتحقيق في الجرائم السيبرانية في الفلبين لتيسير التعاون الدولي في التصدي لتنامي إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية. ومنذ ذلك الحين، أصبح للبرنامج مساحة مخصصة في المركز الوطني لمكافحة الجريمة السيبرانية حيث يقدم التوجيه لموظفي المركز وممثلي الوكالات الوطنية الموجودة في المركز عندما يطلب إليه ذلك.

ونتيجة للدعم المقدم، نفذت السلطات الوطنية عملية شرطية متعددة الجنسيات أدت إلى إنقاذ أكثر من 700 2 ضحية من 17 بلدا على الأقل في عام 2023، ما مثل أكبر عملية مداهمة من نوعها في الفلبين.

44- وفي إطار الركيزة الرابعة المعنية بالمنع، يقدم المكتب مبادرات توعية تركز على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بتوعية أكثر من 000 49 شخص وأشرك 690 376 طفلا في أنشطة منع الجرائم السيبرانية على الصعيد العالمي. وفي أفريقيا، أطلق المكتب بالتعاون مع مؤسسة مراقبة الإنترنت، حملة "أطفال أكثر أماناً على الإنترنت"، كما أطلق حملتين على الصعيد الوطني للتوعية بمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، وأنشأ آليتين للإبلاغ في السنغال وغانا استفاد منها 526 32 شخصا.

باء- الجرائم التي تضر بالبيئة

45- يساعد المكتب الدول الأعضاء، من خلال برنامجه العالمي المعني بالجرائم التي تضر بالبيئة، على منع ومواجهة جرائم الأحياء البرية والغابات، والجرائم المرتكبة في قطاع مصائد الأسماك، والتعدين غير المشروع، والاتجار بالمعادن النفيسة والنفايات. والجرائم التي تضر بالبيئة، التي غالبا ما ترتكبها مجموعات إجرامية منظمة، تنطوي على آثار بعيدة المدى على الاقتصاد والأمن والبيئة وصحة الإنسان، مما يسهم في فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

46- وتلقت أكثر من 40 دولة من الدول الأعضاء الدعم من خلال نهج "من مسرح الجريمة إلى المحكمة" لمنع الجرائم التي تضر بالبيئة واستبانتها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها والفصل فيها. وفي عام 2023 وحده، استفاد أكثر من 400 2 من العاملين في مجال العدالة الجنائية من الدورات التدريبية، وقُدم الدعم لأكثر من 100 تحقيق في جرائم الحياة البرية من خلال نهج شامل يتضمن توفير التدريب والتوجيه واستخدام تحليل الحمض النووي. وقد أسفرت تلك الجهود المتضافرة عن ملاحقات قضائية ناجحة. وفضلا على ذلك، اضطلع المكتب بدور محوري في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم التي تضر بالبيئة، في تيسير جهود الدول الأعضاء لتفكيك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والعابرة للقارات، مما يمثل إنجازاً كبيراً في تعطيل العمليات غير المشروعة التي تهدد التنوع البيولوجي لكوكبنا.

47- وقدم المكتب الدعم لوضع مبادئ توجيهية وسياسات واستراتيجيات وطنية أساسية، تمثلت في استحداث سلسلة من الأدوات القانونية لشرق أفريقيا، بما في ذلك "المبادئ التوجيهية المتعلقة بقرار توجيه الاتهام" في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، و"المبادئ التوجيهية لسياسة إصدار الأحكام" و"سياسة الإفصاح" في كينيا. وقد صُممت هذه الأدوات لتعزيز فعالية الملاحقات القضائية وتحسين قدرة نظم العدالة الجنائية الوطنية في منع الجرائم التي تضر بالبيئة ومكافحتها.

48- ويمثل التعاون الدولي حجر الزاوية في النجاح في مكافحة الجرائم التي تضر بالبيئة. فعلى سبيل المثال، تبادل 28 بلداً، خلال عامي 2022 و2023، معلومات تتعلق بالتحقيقات وملفات القضايا في إطار مبادرة الإنفاذ الأقاليمي للقوانين المتعلقة بالحياة البرية (WIRE)، التي ييسرها المكتب. ونتيجة لذلك، تمكنت الدول الأعضاء من تفكيك 19 شبكة إجرامية في عام 2023. وفي إطار البرنامج العالمي، تعاون المكتب مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الجمارك العالمية لعقد اجتماعات لشبكة إنفاذ القانون من أجل تعزيز العلاقات وتشجيع التعاون الدولي بهدف مكافحة الجرائم في قطاع المعادن. وواصل المكتب تعاونه الناجح ضمن إطار الاتحاد الدولي لمكافحة الجرائم ضد الأحياء البرية، وأنشأ شراكات جديدة بين الوكالات، بما في ذلك مع مبادرة "متحدون من أجل الحياة البرية".

49- كما يسّر المكتب مناقشة القضايا وتبادل المعلومات في إطار مبادرات إقليمية مثل شبكات إنفاذ القوانين المتعلقة بالأحياء البرية والشبكة الأفريقية للأدلة الجنائية المتعلقة بالأحياء البرية وكذلك المرحلتين الرابعة والخامسة من عملية تنين ميكونغ. وقد أسفرت عملية تنين ميكونغ عن نتائج كبيرة إذ حققت مستويات قياسية في عمليات ضبط الأحياء البرية المتجر بها بصورة غير مشروعة والمخدرات غير المشروعة خلال فترات عملياتها.

50- وفي الفترة المقبلة، سيعمل البرنامج العالمي بهمة على عقد اجتماعات مع المجتمع المدني والاتصال به والانخراط معه لتعزيز التنسيق وتوسيع نطاق التأثير، والعمل بشكل وثيق مع السلطات الوطنية، وتشجيع وتيسير التعاون داخل الأقاليم وفيما بينها. ويتوخى المكتب اتباع نهج أكثر تماسكاً وتأثيراً في التصدي للتحديات البيئية على النطاق العالمي، عن طريق تعزيز الشراكات وتشجيع الجهود المبسطة.

51- ويدعم الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع التابع للمكتب الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها على الكشف عن طائفة واسعة من الجرائم التي تضر بالبيئة وردعها عبر الحدود البحرية والبرية والجوية. وتسهم مبادرات التدريب المتقدمة في إكساب إدارات الجمارك وإنفاذ القانون وحماية البيئة معرفة عامة ومحددة السياق على السواء. وأسفرت المبادرات التي أطلقت في إطار الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع، مثل شبكة FishNET (التي تهدف إلى مكافحة الجرائم في قطاع مصايد الأسماك) ومبادرة الإنفاذ الأزرق (التي تركز على إنفاذ القانون البحري)، عن ضبطيات كبيرة، بما في ذلك تسجيل ضبطيات قياسية من العاج في جنوب شرق آسيا وعمليات اعتراض لحيوانات حية في غرب ووسط أفريقيا.

جيم- الجرائم البحرية

52- يواصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الجريمة البحرية، دعم الدول الأعضاء في مكافحة الجريمة البحرية عن طريق تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية على منع هذه الجرائم وحظرها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا. ويتحقق ذلك من خلال نهج شامل لتنمية القدرات يتضمن تدريبا مخصصا لاحتياجات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وموظفي الإصلاحيات والسلطات القضائية، فضلا عن الدعم اليومي المقدم من الموجهين. ويساعد البرنامج أيضاً في تنفيذ الإصلاح القانوني وإجراء التقييمات القانونية وتحسين الأطر القانونية لملاحقة مرتكبي الجرائم البحرية مثل القرصنة والسطو المسلح. كما يدعم إصلاح السجون بتوفير البنية التحتية والمساعدة التقنية. ويشجع البرنامج التعاون الدولي، الذي يتمثل في منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية الذي يتصدى للقرصنة والاتجار بالمخدرات في البحر والجرائم المرتكبة في قطاع مصايد الأسماك، ويعمل بموجب قرار مجلس الأمن 2713 (2023) على تنسيق تدابير التصدي للأنشطة البحرية غير المشروعة ومنع تمويل حركة الشباب.

53- وقد قدم البرنامج العالمي الدعم إلى 83 بلدا في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي والبحر الكاريبي والبحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود. ووسع البرنامج نطاق عمله مؤخراً ليشمل دولاً أعضاء جديدة وهي أذربيجان والأرجنتين وأوغندا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وتركمانستان وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وجزر مارشال وجيبوتي وساموا وفانواتو وفيجي وكازاخستان وكيريباس وليبيا وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وناورو والهند. ويواصل البرنامج، من خلال ما يتبعه من نهج مباشر ومتطور إزاء المساعدة التقنية والتعاون التقني، الإسهام في عمل الأمم المتحدة للحد من أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة والسلام.

خامسا- تحليل البيانات

54- يتولى المكتب جمع البيانات وإجراء البحوث والتحليلات للاسترشاد بها في تعزيز السياسات والإجراءات الرامية إلى منع ومكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتغطي التقارير البحثية التي نُشرت على مدى العامين الماضيين الجريمة المنظمة والاتجار على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وتتناول، في جملة مواضيع أخرى، الجماعات الإجرامية والاتجار بالمخدرات والجرائم التي تضر بالبيئة في حوض الأمازون (*تقرير المخدرات العالمي لعام 2023*)؛ والاتجار بالأشخاص (*التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2022*)؛ وآثار الحرب في أوكرانيا على المخاطر المرتبطة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ والأسلحة النارية والاتجار بالمخدرات والعصابات في هايتي؛ والاتجار بالممتلكات الثقافية. وتشمل المنشورات الأخرى التي صدرت مؤخراً سلسلة تقييمات لتهديدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل، التي تغطي مواضيع تشمل الاتجار بالأدوية المغشوشة والوقود والذهب، إلى جانب تقييم لتهديدات الجريمة المنظمة في نيجيريا. وتتضمن الدراسة العالمية عن جرائم القتل التي صدرت في عام 2023 تحليلاً مستفيضاً لجرائم القتل والجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي المنطقة التي تشهد أكبر عدد من جرائم القتل المرتبطة بالجريمة المنظمة.

55- كما يقدم المكتب المساعدة التقنية لدعم جمع البيانات وقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويتولى المكتب جمع البيانات من خلال استبيان التقرير السنوي عن إحصاءات المخدرات؛ وضبطيات المخدرات ذات الرمز الفردي (IDS)؛ ودراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية؛ واستبيان تدفقات الأسلحة غير المشروعة؛ والاستبيان من أجل *التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص*. وتستند آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها إلى سلسلة من استبيانات التقييم الذاتي. ومن المتوقع أن تخضع الردود على تلك الاستبيانات لاستعراض الأقران، ومن المتوقع أن تثمر العملية عن إنتاج معرفة بجهود التنفيذ التي تبذلها الدول الأطراف والثغرات وممارسات التنفيذ الجيدة والاحتياجات من المساعدة التقنية. ومن شأن جمع وتحليل تلك المعلومات، متى توفرت، أن يمكنا المكتب من تصميم وتقديم برامج مساعدة تقنية أكثر تركيزاً.

56- ويقدم المكتب والمركزان التابعان له المعنيان بإحصاءات الجريمة في المكسيك وجمهورية كوريا الدعم للبلدان في تنفيذ التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، الذي يوفر إطاراً شاملاً لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك تسجيل الأفعال المجرمة المتصلة بالجريمة المنظمة. وفي عام 2023، دعم المكتب حلقات عمل إقليمية ووطنية حول التصنيف الدولي في المنطقة العربية، إضافة إلى الملديف ومنغوليا. وأطلق المكتب دورة تدريبية على منصته الخاصة بالتعلُّم الإلكتروني حول استخدام التصنيف الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة. كما دعم المكتب حلقة عمل إقليمية للمساعدة التقنية بشأن استبيان تدفقات الأسلحة غير المشروعة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز في عام 2023.

57- ويمثل المكتب ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الجهة الراعية للغاية 16-4-1 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بالقيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة، وبدأ المكتب حاليا في وضع مبادئ توجيهية منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من مظاهر الجريمة المنظمة المختلفة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص والاتجار بالأحياء البرية.

58- وفضلا على ذلك، يتولى الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع جمع كمية كبيرة من البيانات من خلال علاقاته مع شركائه المنفذين. وتستخدم منصة CENcomm التابعة لمنظمة الجمارك العالمية والإنتربول في جمع هذه البيانات المتعلقة بعمليات الضبط واعتراض الركاب الشديدي الخطورة. وتتاح هذه البيانات حصريا لموظفي الجمارك (عن طريق منظمة الجمارك العالمية) وضباط الشرطة (عن طريق الإنتربول)، ويتولى محللون في كلتا

المنظمتين تجميع البيانات في تقارير وتبادلها عبر شبكة وحدات الفريق الحدودي المعني بالركاب والبضائع. وتُستخدم البيانات لتوجيه الطريقة التي ينفذ بها الفريق أنشطته وتتيح تصميم أنشطة التدريب المتخصص.

سادسا- الاستنتاجات والتوصيات الممكنة

59- تشكل المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب إلى الدول من أجل تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها جزءا من مختلف غايات وأهداف خطة التنمية المستدامة 2023. وكما أن التنمية عملية مستمرة وطويلة الأمد، فإن مكافحة الجريمة المنظمة هي أيضاً عملية مستمرة وطويلة الأمد.

60- ويمثل تحقيق الانضمام العالمي إلى اتفاقية الجريمة المنظمة هدفا يمكن بلوغه. وتكمن التحديات الرئيسية في تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، وفي التصدي لتطور أساليب الجريمة المنظمة وأشكالها. ويواصل المكتب، من خلال برامجه العالمية والإقليمية والقُطرية، تقديم الكثير من المساعدات التقنية بشأن طائفة واسعة من المواضيع المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها ومظاهرها، تسليما منه بأن فعالية أي معاهدة تتوقف على مدى تنفيذها.

61- ويتعين اتباع نهج مراع للاعتبارات الجنسانية في مختلف القطاعات إزاء مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أجل تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها تنفيذا كاملا. ويسمح هذا النهج لصائغي التشريعات وواضعي السياسات والممارسين بأن يراعوا الكيفية التي يمكن أن تتقاطع فيها خصائص الهوية مع نوع الجنس، مثل السن والإعاقة والإثنية والطبقة الاجتماعية والعرق، لزيادة احتمالات المشاركة في الجماعات الإجرامية المنظمة والوقوع ضحية فيها أو بسببها، وأن يراعوا الآثار المختلفة للسياسات والبرامج على مختلف الأشخاص، مما يسهم في اتخاذ تدابير استجابة أكثر ملاءمة وفعالية لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها.

62- ويمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك تلك المشار إليها بالذكاء الاصطناعي، إلى توسيع وتنويع الأساليب التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لارتكاب جرائم خطيرة. فمع تطور أساليب تلك الجماعات، تظهر أشكال ومظاهر جديدة للجريمة المنظمة. ومع ذلك، تتيح التكنولوجيات الحديثة أيضاً فرصاً جديدة لمنع ومكافحة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة.

63- ولعل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة يود أن ينظر في دعوة الدول الأطراف إلى زيادة مستوى المساهمات المالية المقدمة إلى المكتب لدعم آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها وتيسير تنفيذ الملاحظات المنبثقة عن الآلية لمواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.